كتابخانه ومركز اطلاع رسا
بنياد دايرة المعارف اسلامي

العدد ٦٥ / خريف ٢٠٠٤ ـ شتاء ٢٠٠٥

فصول

مجلة النقد الأدبى
علمية محكمة

ملف العدد
النظرية الأدبية الآن

مجلة فصلية تصدر عن الهيئة المصريه العامة للكتاب

المصطلح العلمى العربى: المبادئ والآليات

محمد حسن عبد العزيز

الموقف المعاصر

إن التقدم العلمى والتقنى المذهل فى العصر الحديث ـ الذى يطرد بغير حد وينتشر بغير عائق ـ يفرض على لغتنا العربية أن تهيئ نفسها لمتطلباته بتوفير آلية مصطلحية تمكن العلماء، والمترجمين، ورجال الصناعة، والتجارة من الانتفاع بمنجزات العلم وثمرات التقنية . وينبغى أن يتوافر فى هذه الآلية من اليسر والضبط والملاءمة ما يجعلها تنتج ما نحن بحاجة إليه من منظومة مصطلحية تتمثل فى ما لا يحصى من مصطلحات العلوم والفنون والصناعات .

يتفق اللغويون والعلماء والباحثون وغيرهم ممن لهم علاقة بالبحث العلمى والترجمة على أن منظومة المصطلحات الموعودة ينبغى أن تكون موحدة فى العربية ، وشاملة لكل العلوم والفنون والصناعات ، وهم متفقون على ما ينبغى أن يتوافر فى المصطلح العربى من شروط ، فيكون للمصطلح الواحد ـ بعامة ـ مفهوم واحد يعبر عنه بوضوح ودقة ، وأن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد ، وأن تكون بنية المصطلح موافقة لطبيعة العربية فى بناء ألفاظها وعباراتها .

بيد أن ما هو كائن بالفعل يخالف ذلك مخالفة ظاهرة؛ فمنظومة المصطلحات متخلفة لا تساير التقدم ، فالمصطلح الواحد له أكثر من مفهوم واحد لغير ضرورة ، والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغير حاجة ، وفى بعض مصطلحاتهم غموض أو لبس أو مخالفة لطبيعة العربية فى البناء والتركيب.

وهذه الحال من الفوضى تعكس فوضى فكرية ومنهجية ونقصا خطيرا فى المعارف والمدركات الحديثة . ولعل هذا ما يلجئ أصحاب الحاجات إلى المصطلح الأجنبى وحده حيث يسعفهم بما يبتغون أو إلى المصطلح الأجنبى وإلى جواره مرادفه بلفظ عربى توخيا للدقة والوضوح وأمانا من اللبس والغموض .

إن وحدة الفكر العربى أصبحت الآن أكثر ضرورة من ذى قبل؛ ففى عصر المعلومات والعولمة لم يعد أمام العالم العربى خيار فى توحيد الجهود العلمية المبذولة فى تهيئة العربية لتفى بمطالب هذا العصر ، وفى توفير منظومة مصطلحية عربية موحدة تكون أساس التبادل المعرفى وعماد الوحدة الفكرية للشعوب العربية .

ولا ننكر هنا جهود المجامع اللغوية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومكتب تنسيق التعريب فى الرباط فى هذا الشأن ، ولكن عائدها جميعا دون الموعود لأسباب كثيرة، منها أن أعمالها غير ميسورة للباحثين وأن الباحثين أنفسهم مقصرون فى طلبها وفى الرجوع إليها .

وينبغي أن تنهض هذه الهيئات بمعالجة نصيبها من هذا القصور الواضح حتى تتوافر معاجمها ودراساتها بين أيدى الباحثين .

ومن متابعتنا لما أخرجته المجامع اللغوية والهيئات المعنية بالمصطلحات والمشتغلون بالمصطلحية من معجمات متخصصة فى شتى العلوم والفنون والصناعات ، ومدارستنا لآليات العمل المصطلحى فى هذه المعجمات ، وفى الأسس النظرية أو المبادئ العامة التى انبنت عليها هذه الآلية ، واشتراكنا فى بعض المؤتمرات العلمية الخاصة بهذين المجالين نستخلص – فيما يتصل بمشكلات العملية المصطلحية– ما يأتى :

١– المعجم المصطلحى العربى الحديث (فى كل العلوم تقريبا) معجم ثنائى يعتمد فى مداخله وتعريفاته على معجم أجنبى .
٢– تعدد اللغات الأجنبية التى تؤخذ عنها المصطلحات .
٣– تعدد الجهات العلمية والمؤسسات المعنية بالمصطلحات .
٤– اختلاف العلماء واللغويين فى الطرائق المستخدمة لاختيار المكافئات العربية ، وغياب آلية عملية لأولية طريقة منها على غيرها .
٥– تأثير النزعات الفردية أو القطرية أو الأيديولوجية فى تعدد الاصطلاح بغير موجب ، وفى تشتيت الجهود التوحيدية .

وفى إطار ما سبق ـ من متابعة ومدارسة ومشاركة ـ نستخلص فيما يتصل بالحلول المقترحة بهذه المشكلات ما يأتى :

– توحيد جهود الهيئات والمؤسسات المعنية بالاصطلاح فى معجمات موحدة . وتيسير نشرها وتبادلها فى كل أنحاء العالم العربى .
– إلزام المؤسسات والهيئات العلمية والأفراد بالمصطلحات الموحدة .
– الاتفاق على احترام المبادئ العامة التى تحكم عملية الوضع اللغوى ، وعلى استخدام طرق محددة للوضع واعتماد أولية طريق منها على آخر .

ومع تقديرنا لخطورة تشتت العمل المصطلحى فى العالم العربى وعما قد يكون وراءه من أسباب سياسية واجتماعية ونزعات عنصرية وفردية ، ومع تقديرنا لما يقترح من آليات لتوحيد الجهود والالتزام بالعمل الموحد ، وهى تتطلب رؤية سياسية واجتماعية مشتركة ، وقد تتطلب أحيانا قرارا سياسيا – نرى أن دراسة هذا النوع من المشكلات وما يقترح لحلها يتطلب معالجة خاصة لا ندعى أننا قادرون عليها الآن ، ولهذا وفى ضوء ما نظن بأنفسنا القدرة عليه بحكم التخصص العلمى والاهتمام الشخصى نرى أن التعريف بالمبادئ العامة للوضع اللغوى وبالآلية الضرورية لبناء منظومة مصطلحية ، وبالطرق المقترحة وبأولية طريق منها على آخر أمر حتمى لا يجوز بحال الانفكاك منه لكى تتوحد الجهود وتلتقى ، ولكى تؤتى ثمراتها المرجوة فى تبادل العلوم والمعارف والفنون بين كل أنحاء العالم العربى ، ولكى توفر فى النهاية له ما ينشده من وحدة فكرية ومن رباط قومى وهذا ما تتغيَّاه هذه الأوراق .

الوضع اللغوى

نعنى به تعيين لفظ (أو أى رمز آخر) لمعنى (أو مفهوم) سواء أكان هذا اللفظ عربيا أم معرَّبا ، وهو المعروف بالوضع العرفى . والوضع إن كان من قوم مخصوصين كأهل الصناعات والعلماء وغيرهم فوضع خاص ، كاستعمال علماء الفيزياء للكلمة (دِثار) لطبقة من مادة خصبة توضع فى بعض المفاعلات خارج قلب المفاعل ، وهى ترادف المصطلح blanket ، وإلا فهو وضع عام إن كان من أهل عرف عام كاستعمال الكلمة (ثلاجة) لجهاز يبرد ما يوضع فيه من سوائل وأطعمة وغيرها[١] .

کتابخانه و مرکز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

المبادئ العامة للوضع اللغوى

تخضع أى عملية وضع خاصة أو عامة للمبادئ الآتية :

١- عرفية اللغة :

العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية arbitrary عرفية conventional ، فليس ثمة علاقة ضرورية أو طبيعية بينهما ، ولهذا اختلفت اللغات ، واختلفت لهجات اللغة الواحدة .

وليس لدينا سبب جوهرى يبين لنا لماذا اختير دال بعينه لمدلول بعينه . وفى كل لغة من اللغات الحية يمكن أن يُستبدل بدال معين دال آخر ، متى تعارف أصحاب اللغة على ذلك .

والعرف يعنى الاتفاق فى السلوك والعمل . إن المتكلمين فى مجتمع معين يستخدمون الكلمات نفسها للإشارة إلى الأشياء نفسها ، ويستخدمون أنواعا من التراكيب للتعامل بها فى مواقف متشابهة ، إنه العرف الضمنى الذى يكون الأنظمة ويقرها ويحافظ عليها ، وكل فرد منا يكتسب لغته من مجتمعه المعين ، ويتلقى بين أحضانه كل القواعد التى تنتظم لغته[٢] .

وقد بحث العرب فى موضوع العلاقة بين الدال والمدلول حين عرفوا منطق أرسطو الذى ترجم فى بداية النصف الثانى من القرن الثانى الهجرى .

وقد جرى شراح أرسطو من الفلاسفة المسلمين على ما اختاره ، وقالوا إنها علاقة قائمة على الاتفاق أو التواطؤ ، وأنكروا- كما أنكر أرسطو- المناسبة الطبيعية بين الدال والمدلول . وجرى على ذلك أيضا جمهور المتكلمين والأصوليين . أما اللغويون فقد لاحظوا مناسبةً ما بين بعض الكلمات أو الصيغ ومدلولاتها ، ولكنهم- بعامة- قالوا بعرفية العلاقة[٣] .

٢- تغير اللغة :

ينبنى على القول بعرفية اللغة إثبات أنها ليست أسماء تقابل مفاهيم موجودة سلفا أو ثابتة لا تتغير ، فالتغير يلحق الدال كما يلحق المدلول .

والتغير اللغوى- كالتغير الاجتماعى- لا محيد عنه , وليس ثمة لغة طبيعية فى العالم استطاعت أن تقاومه . كما أنه يخضع لقوانين اجتماعية فى مجملها ، وهو يلحق عناصر اللغة المختلفة : الأصوات والأبنية والدلالات . ولكن التغير الدلالى أسرع وقوعا وأوضح أثرا ؛ لأنه مصاحب للتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية التى تقع مع توالى الأزمان .

ولأن اللغة- كأى ظاهرة اجتماعية- نتاج موروث من أجيال سابقة ينبغى علينا قبوله للحفاظ على تماسك المجتمع وتفاهم أفراده- فإن الدوال غالبا ما تحتفظ بثبات نسبى . وعلى هذا تخضع اللغة لعاملين متقابلين أحدهما يعمل على تغييرها ؛ لأنها واقعة فى الزمن ، ومرتبطة بعوامل اجتماعية متغيرة ،والثانى يعمل على تثبيتها ؛ لأنها ميراث السلف الذى لا يمكن التفريط فيه[٤] .

تناقل الفلاسفة ما ذكره أرسطو عن علاقة الأسماء بالمسميات وحددوا المفاهيم الخاصة بها فتحدثوا عن الألفاظ المنقولة والمستعارة والمترادفة ، وتكلموا عن التعميم والتخصيص والاشتراك والتباين .. إلخ وهى كلها مفاهيم ناتجة عن القول بتغير أحد طرفى العلاقة الدال أو المدلول . وكان الفقهاء واللغويون سباقين فى هذا المضمار حيث نبهوا إلى ما لحق بعض الألفاظ من تغير فى مدلولاتها بحدوث الإسلام ، وسموها الألفاظ الإسلامية ، وجرى فى كتبهم التفريق بين المعنى اللغوى والاصطلاحى[٥] .

٣- تكافؤ اللغات :

لغات البشر متشابهة ؛ لأن البشر الذين يستخدمونها متشابهون فى إدراكهم لما يحيط بهم، ويجربون العالم بطرق متشابهة فى جوهرها . وكل البشر يستخدمون جهازا واحدا للتصويت، وينتجون الكلام ويستقبلونه بطرق متشابهة . من أجل هذا كله أمكن لكل إنسان أن يتعلم لغة أخرى غير لغته ، وأن يترجم نصا من لغة إلى لغة أخرى . والدليل على ذلك أن العرب

فى عصر بنى العباس نجحوا فى نقل علوم اليونان والفرس والهند فى فترة وجيزة ، وفهموها فهما جيدا ، وبنوا عليها وأضافوا إليها علما ينسب إليهم من غير شك .

بيد أن فى كل لغة صفات تميزها عن أية لغة أخرى ، إذ تختلف الأنظمة الفونولوجية بين اللغات اختلافا كبيرا ، وتختلف الأنظمة النحوية فيما بينها بعض الاختلاف .

وليس ثمة صعوبة كبيرة فى مقابلة الألفاظ المتعلقة بالمفاهيم العامة فى لغة بألفاظ تكافئها فى لغة أخرى ، بيد أن صعوبة أكبر قد تنشأ بسبب الألفاظ التى تعبر عن مفاهيم خاصة أو صغرى نتيجة اختلاف البيئات والثقافات . بيد أن اللغويين مجتمعون على أن فى كل لغة من الطرق ما يفى بحاجات أهلها التعبيرية ، ويعوض ما بلغتهم من نقص[٦].

تحرى المترجمون أن ينقلوا الفلسفة اليونانية بلفظ عربى بين ، ونجحوا فى ذلك نجاحا باهرًا، ولم يند عن غرضهم إلا بضعة ألفاظ تركوها على حالها فترة من الزمن ، ثم استبدلوا بها غيرها من العربى مثل : الهيولى والأسطقس ، بيد أنهم حين ترجموا الطب اليونانى وجدوا صعوبة فى إيجاد ألفاظ عربية لعدد كبير من الألفاظ اليونانية الخاصة بالمواد الثلاثة : النباتية والحيوانية والمعدنية التى لا نظير لها فى بلادهم فتركوها على حالها أملا فى أن يجد خلفاؤهم لها النظير العربى ، وقد تحقق هذا بالفعل ؛ وقد نجح الفلاسفة كذلك فى حل بعض المشكلات الناتجة عن فروق فى تركيب الجملة فى العربية واليونانية[٧].

اللغة العلمية

هى من حيث صفاتها العامة يجب أن تطابق روح العلم الذى تتناوله وطبيعته ، ويجب أن تكون محدودة الألفاظ ، واضحة المدلولات ، بسيطة الأسلوب ، وأن تكون قابلة للنمو الذى لا حد له ، وأن تسمح طبيعتها بالتصنيفات العلمية الحقة التى تنبنى على صفات لها خطرها . ولا ينبغى- على أية حال- أن يُضحى فيها بشىء من الدقة والوضوح فى سبيل الفصاحة أو الجمال، ويحسن أن تكون بعيدة عن متشابه القول فى اللغات العامة .

صفات المصطلح العلمى :

- أن يكون لفظا لا عبارة حتى يسهل تداوله .
- أن يكون محدد المعنى تحديدا تاما ، ولهذا حسن تجنب الاشتقاق من ألفاظ الحياة العامة، ولكى يتجاوز العلماء هذه المشكلة لجأوا إلى اللغات الميتة (اليونانية واللاتينية) فاشتقوا منها ، وحددوا لألفاظها مدلولات لم يقل بها أحد من أهلها ، واستباحوا فى هذه السبيل كل خطأ وتجاوز وتأويل ، ولم يكن ذلك مستطاعا فى لغة حية .
- أن تكون المصطلحات- بطبيعتها- قابلة للتنسيق العلمى .
- أن تكون قابلة للنمو والزيادة .

وبمراعاة تلك الصفات أقام العلماء فى الغرب بناء علميا ضخما قوامه عدد لا يكاد ينحصر من الألفاظ الجديدة التى توافق طبيعة العلوم ، ونجحوا فى جعلها رموزا دقيقة واضحة ، فيها فائدة الرمز وسهولة التداول وبساطة العلاقات ، وتفادوا كل عيوب لغة التفاهم وملابسات المعانى المرتبطة بالألفاظ العامة[٨].

اللغة العامة واللغة الخاصة (العلمية)

إذا كان الناس فى حياتهم العامة يستخدمون مفردات اللغة يشيرون بها إلى أشياء أو أحداث أو مجردات فالعلماء- مهما كان مجال علمهم- يستخدمون غالبا هذه المفردات بطريقة خاصة ، حيث تدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقول . كما يفعل علماء النبات مثلا حين ينسبون نباتا بعينه إلى عالمه أو شعبته أو طائفته أو رتبته أو فصيلته .. إلخ. إن التعامل مع الأقسام أو الأصناف يجعل المصطلحات خاضعة لنظام لا مفر منه .

وإذا ما كان اللفظ عاما أصبح له بذلك خصائص معينة ، كالدلالة الإيحائية ، والاشتراك ، والانفعالية ، وإذا ما كان خاصا أصبح له بذلك خصائص مميزة عن قرينه العام أهمها ذاتية الدلالة وأحاديتها وخصوصيتها ، والانتماء إلى حقل دلالى أو مفهومى قابل للضبط والتحديد وقابلتيه للتعريف المنطقى .

وقد جرى علماء المصطلحية على تعريف اللغة الخاصة أو العلمية بأنها : جملة الوسائل اللغوية المستعملة فى حقل موضوعى محدد لتأمين الاتصال فى هذا الحقل ؛ مثل لغة الفيزياء أو لغة الكيمياء أو الطب .. الخ[٩].

وقد يكون لبعض العلوم رموز خاصة بها ليست من مفردات اللغة مثل الرياضيات والكيمياء .. إلخ ، ولكن هذا لا يعنى أنها تستغنى دائما برموزها عن اللغة .

المصطلح وحدة فى نظام من المفاهيم

إن وضع مصطلح معين بإزاء مفهوم معين يعنى إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم أو التصورات بحيث يتخصص بهذا المفهوم حتى إن استخدم خارج النظام . يقول (هارتمان) : إن أى مسرد يحاول تفسير علم من العلوم بذكر أمثلة من مصطلحات هذا العلم فحسب ، دون الإشارة إلى نظامه المفهومى أو التصورى conceptual system محاولة غير كافية[١٠].

ويعرف النظام بأنه عدد من التصورات أو المفاهيم التى تقوم بينها علائق ، أو يمكن أن توجد بينها علائق ، وبها يتم تعريف الكل المترابط ، ومن ثم فإن التصورات أو المفاهيم لا تتمثل فى وحدات منفصلة مستقلة بذاتها ؛ بل بينها علائق منطقية أو وجودية . وفى هذا المجال يشير (كريستال) إلى أمر ربما لا يتنبه إليه الباحثون ، وهو تأثير وضع مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم فى المصطلحات الأخرى : إن المصطلحات التى نستخدمها – مادامت عضوا فى نظام مفهومى واحد– يعتمد بعضها على بعض ، ومن ثم فإن تغيير مفهوم مصطلح قد يضطرنا إلى تغيير المصطلحات الأخرى المرتبطة به[١١].

إن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغى أن يتم– إذا ما وجدت فائدة فيه– بدرجة عالية من الحذر ، إن المصطلحات بناء متماسك يفقد هيكله حين نضيف إليه أو نحذف منه أو نغير فيه.

النظرية العامة للمصطلحية

أدى التقدم العلمى المتسارع فى كل مناحى النشاط البشرى فى العلوم والفنون والصناعات إلى تزايد مطرد فى عدد المفاهيم الجديدة التى كان من الضرورى أن يعبر عنها بمصطلحات موجودة أو مولدة . بيد أن الوسائل المصطلحية فى اللغات الطبيعية لم تعد كافية ، كما أن تشتت جهودهم أحوج إلى تنظيم العمل المصطلحى ، ومن ثم نشأت منظمات وطنية ودولية عديدة لمعالجة هذه المشكلة أهمها من غير شك (المنظمة العالمية للتقييس) International Organization for Standardization والمعروفة اختصارا بـ (ISO) .

وتهدف النظرية العامة المصطلحية إلى تنظيم المعارف (ترتيب التصورات أو المفاهيم) فى شكل منظومات ، ونقل المعرفة والمهارات التقنية الخاصة ، وصياغة المعلومات التقنية والمهنية (النصوص الخاصة) ، وترجمة النصوص الخاصة إلى اللغات الأخرى ، وتخزين المعلومات واسترجاعها[١٢].

ومن الأهمية بمكان الالتزام بتوصيات ISO إذا ما كنا حريصين على مسايرة التقدم العلمى والتقنى ، والولوج إلى عالم المعلوماتية والمعالجة الآلية للمعارف والأنشطة الإنسانية .

ومن التوصيات التى تعنينا هنا التوصيات المعروفة بمواصفات (أيزو لجنة TC 37) التى تعالج : مبادئ المصطلحات وطرقها ، والتوحيد الدولى للتصورات والمصطلحات ، والمسالك والوسائل الواجب اتباعها فى إعداد المعاجم المتخصصة ، والرموز المستخدمة فى المعاجم[١٣].

النظرية القومية

وكما يهتم علماء المصطلحية بالنظرية العامة يهتمون بالنظرية الخاصة بلغة قومية من حيث إنها : أساس لا غنى عنه لضبط المبادئ المصطلحية المقيّسة على المستويين القومى والعالمى[١٤].

وتهدف النظرية الخاصة أو القومية إلى تطبيق النظرية العامة ، وتبحث فى المشكلات الناتجة عن ذلك ، وتقترح الطرق التى تناسب اللغة القومية ، وتقترح الوسائل التى تتيح لهذه اللغات أن تستفيد من منجزات الهيئات العالمية المعنية بالتوحيد القياسى .. الخ

المصطلح

(المصطلح) فى اللغة مصدر ميمى من الفعل (اصطلح) بمعنى : اتفق . وبهذا المعنى يتردد فى فصيح الكلام (اصطلح القوم على كذا ..) اتفقوا .

وأقدم من استخدم هذا الفعل بالمعنى العلمى بشر بن المعتمر (ت ٢١٠ هـ) فى صحيفته المشهورة ، قال : اصطلحوا (أى المتكلمون) على تسمية ما لم يكن له فى لغة العرب اسم .

والاصطلاح مصدر قياسى للفعل السابق ، وهو أسبق فى الاستعمال العلمى من (المصطلح) فقد كان يقال فى كتب المتقدمين : اصطلاح النحويين ، وفى اصطلاح الفقهاء ، أو اصطلاحا أو فى الاصطلاح .. إلخ، وجرى معه فى الاستعمال كلمات أخرى مرادفة مثل : أسماء وألفاظ وأوضاع ومواصفات .. إلخ وأقدم من استعمل بعض هذه الكلمات بالمعنى العلمى ابن المقفع (ت ١٣٩ هـ) فى ترجمته لمنطق أرسطو حيث قال : ومن متاع صناعة المنطق أسماء على أمور مجهولة عند العامة[١٥].

والمصطلح Term عند أهل الاختصاص : رمز لغوى يتألف من شكل خارجى ومفهوم ، والمفهوم معنى يتميز عن المعانى الأخرى للرمز فى إطار نظام من التصورات أو المفاهيم[١٦]. ويعرفه الجرجانى (ت ٨١٦ هـ) بأنه اتفاق قوم على تسمية الشىء باسم ما ينقل عن موضعه[١٧].

التعريف

ويحرص علماء المصطلحية على أن ينبهوا على أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أى مصطلح آخر فى حقله . ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف Definition ويقصدون به : الوصف اللفظى لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى فى داخل منظومة تصورات ، وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل العلم أو الصناعة على مدلول خاص فحسب ، بل إنه اتفاق قائم على معايير . إن أى محاولة للتصنيف فى أقسام ينبغى أن تكون قائمة على وجوه شبه أو خلاف فى كل ما يدخل فى القسم المفترض وتميزه عما عداه ، ولهذا لجأ أهل الاصطلاح إلى التعريف لكى يحدُّوا به المعرف بحيث يكون جامعا مانعا .

ومن جملة ما تحصل لنا من مصنفات المناطقة والفقهاء واللغويين أن التعريف هو : مجموع الصفات التى تكون مفهوم الشىء وتميزه عما عداه .

والتعريف إذا حدد ماهية الشىء سمى حدا ، وإذا ميزه عن غيره سمى رسما ، ويسمى حدا أيضا.

وأقدم من تكلم فى هذا الموضوع عبد الله بن المقفع الذى يقول فى مفتتح ترجمته لمنطق أرسطو : إن لكل صناعة متاعا (يقصد موضوعا) وللأمتعة أسماء يعرفها أهل تلك الصناعة ويجهلها من سواهم .... " ويعرف الحد بأنه : الكلام الجامع الوجيز المحيط .. "[١٨].

آليات العمل المصطلحى فى العربية

ليست مشكلة المصطلح العلمى فى العربية بعيدة عن المشكلات المعرفية التى يواجهها العرب منذ بداية نهضتهم حتى اليوم ، والمصطلح ثمرة من ثمار العلم يسير بسيره ويتوقف لوقوفه.. وتاريخ العلوم هو إلى حد ما تاريخ لمصطلحاتها . فالعرب ما زالوا حتى اليوم مستهلكين للمعرفة ولمنجزاتها التى ينتجها الغرب ، ويسوِّقها لهم بحساب ، ومن ثم فإن تعريب العلوم المعاصرة ضرورة حتمها هذا الموقف ، وسوف تؤدى الترجمة ولفترة طويلة أعظم دور فى نقل المعرفة .

ومعاجمنا المتخصصة تعكس هذا الموقف بوضوح ، فأغلبها ما يزال ثنائيا يعتمد إحدى اللغات الأجنبية مدخلا له ، وهذا يعنى- بكل أسف- أن العربى ليس لديه معجم عربى للمفاهيم فى مجالات المعرفة الحديثة . لهذا كانت آليات العمل المصطلحى فى العربية منطلقة من هذا الموقف .

مجمع اللغة بالقاهرة يحدد آليات المنظومة المصطلحية فى العربية :

لعله من فضول القول أن نتحدث عن حاجتنا إلى منظومة مصطلحية عربية لكل علم من العلوم ، ولكل فرع منها ، وعن عجزنا عن ملاحقة ما يستحدث من مصطلحات فى اللغات الأجنبية .

وثمة هيئات عديدة أسهمت فى توفير تلك الآلية ، بل ثمة أفراد كثيرون أنتجوا معجمات متخصصة وفقا لآلية اقترحوها ، بيد أن مجمع اللغة بالقاهرة كان أسبقها فى وضع تلك الآلية ، وفى استخدامها لإنتاج عشرات الآلاف من المصطلحات فى كل مجالات المعرفة .وهى بكل تأكيد أوفى آلية وأكفؤها لتحقيق الهدف . كان المجمع منذ بداية إنشائه حريصا غاية الحرص على أن يوفر تلك المنظومة بكل سبيل .

أجمل المجمع هدفه من وضع المصطلحات- ما دامت قائمة على منظومة متوفرة فى اللغات الأجنبية- فى : أن تكون موائمة لنظائرها الأجنبية فى كل ما هو من خصائصها ، ومن شأن هذه المواءمة أن تسد الفجوة العلمية السحيقة بيننا وبين التقدم العلمى ، وأن تكون العلاقة بين المصطلح العربى والأجنبى علاقة متبادلة .

وقد بذل الدكتور أحمد عمار غاية الجهد فى رسم خطة منهجية وافية لصوغ المصطلحات، وأوجزها فى مجموعة من القواعد مشفوعة بشروحها وأمثلتها ونكتفى هنا بعناوينها الرئيسية :

١- مضاهاة الإفراد اللفظى بمثله ، أى ترجمة المصطلح المفرد بمفرد مثله ، ولهذا فضل مصطلح (الصُّمات) ترجمة للمصطلح aphasia على (احتباس الكلام) .

٢- إفراد المصطلح الواحد بترجمة واحدة وقصرها عليه ، والمقصود الاقتصار على ترجمة واحدة للمصطلح الواحد والتزامها فى جميع استعمالاته مثل ترجمة depression تارة بالضيق وأخرى بالاكتئاب والأولى أن تترجم بـ (الاكتبات) الذى معناه الامتلاء غما .

٣- مقابلة المترادفات بأمثالها: وينشأ ذلك غالبا من الجمع بين التسمية العلمية والدارجة ولا سيما فى الأمراض الشائعة فمرض(السل) مثلا يسمى : phtisis, consumption, tuberculosis ويمكن أن تقابل هذه المترادفات على التوالى بـ : (الدرن والسُّل والسُّحاف) .

٤- توخى وضوح الدلالة وتجنب إبهامها.ومن أمثلة الإخلال بهذه القاعدة ترجمة sporadic cases بالحالات المنتشرة ، والمقصود هو حدوث الإصابة ببعض الأمراض على نحو فردى لا جماعى . وفى أماكن متباعدة لا فى مكان منحصر ، والتعبير بالانتشار قد يؤدى عكس المعنى المراد ، والأصوب أن يترجم بالحالات المتفرقة لا المنتشرة .

٥- مقابلة التعدد اللفظى بمثله . ولا داعى إلى التزام ما لا يلزم من الإفراد اللفظى فى ترجمة التسميات المتعددة الألفاظ والأحجى ترجمتها بما يساويها عددا ، ومن ثم يترجح (الشفة الأرنبية) فى ترجمة : hare lip على (العُلْمة) .

٦- تجنب الإغراب والابتذال فى غير ضرورة ملجئة .

٧- توحيد ترجمة المصطلحات المشتركة بين مختلف العلوم . إذا كان المصطلح مشترك الاستعمال بمعنى واحد بين علوم مختلفة ، ومن أمثلة تعدد ترجمات المصطلح الواحد ترجمة crisis بالبُحران فى علم الأمراض وبالأزمة فى الطب الباطنى .

٨- مراعاة صلات الترابط الاشتقاقى والتصريفى والمعنوى بين المصطلحات . ومن أمثلة العثرات المسبَّبة من إغفال هذه القاعدة أن مشتقات الأصل الأجنبى Trophy وهى :
Tropic Nerve, Tropic Disturbance, Dystrophy, Antrophy, Hypertrophy
قد ترجمت بألفاظ متباعدة لا ترابط ولا تناسق بينها وهى : عصب الاغتذاء ، وحثل ، وسَغل ، وضمور ، وضِخم .

٩- الترخص فى التحلل من القديم إذا لم تتوافر صلاحيته للاستعمال الاصطلاحى الحديث .

١٠- إيثار الألفاظ نادرة التداول ، والغرض من ذلك هو تخصيص الكلمة بمعناها العلمى ، وضنا بهذه المعانى عن الابتذال ، وتحرزا من إفقار اللغة من رصيدها من الألفاظ المتداولة ، ولهذا يفضل فى ترجمة المصطلح Deficiency Diseases المصطلح العربى أمراض الإعواز على أمراض النقص .

١١- التوسع فى تطويع اللغة للاشتقاق ، لأن الاشتقاق هو الطريقة المثلى لصوغ المصطلحات العلمية وهو أقرب إلى طبيعة اللغة العربية .

١٢- قصر التعريب (النقل الصوتى) على مقتضيات الضرورة ، وتوخى الخفة .

١٣- استعمال النحت جائز ، ولكن غير مستحب ؛ لأنه نادر فى العربية ، واللجوء إليه مشروط[١٩] .

وقد أكمل المجمعى الدكتور محمود مختار هذه الآلية ببعض القواعد الإجرائية . ومنها :

١- وضع المقابل الإنجليزى بإزاء المصطلح العربى ، مع الاستضاءة بالأصل اللاتينى أو الإغريقى إن وجد ، ومع مراعاة أن يتفق المصطلح العربى مع المدلول العلمى للمصطلح الأجنبى دون تقييد بالدلالة اللفظية الحرفية .

٢- توحيد المصطلحات المشتركة عربية أو معرَّبة ذات المعنى الواحد بين فروع العلم المختلفة.

٣- يعرف المصطلح تعريفا بينا واضحا .

٤- يكتب اسم العلم الأجنبى ، وكذلك المصطلح المعرَّب بالصورة التى ينطقان بها فى لغتها.

٥- تكتب المصطلحات الأجنبية فى المعاجم مبدوءة بحروف صغيرة ما لم تكن أعلاما . ويلاحظ فى المصطلح العربى المقابل ألا يعرف بالألف واللام تيسيرا للكشف عنه فى المعجم[٢٠] .

طرق الوضع :

لا تختلف طرق وضع المصطلح العربى الحديث عن طرق الوضع المألوفة التى سلكها المترجمون والعلماء فى العصر العباسى ، وإبان عصر النهضة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر[٢١] .

وهما طريقان : اللفظ العربى (بالمجاز والاشتقاق والنحت) واللفظ المعرب .

أولا : اللفظ العربي

أ ـ المجاز:

قد يختار المترجم أو العالم مصطلحا عربيا قديما إذا ما رادف المصطلح الأجنبى على نحو من الأنحاء . وقد يوسع فى مدلوله أو يضيقه أو يغير فيه على نحو من الأنحاء، وهو ما يعرف بالمجاز .

والمجاز هو الجسر الذى تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول ، أو من حقل دلالى إلى حقل دلالى آخر ، وترجع أهميته إلى أنه طاقة ذاتية تستخرج من اللغة ذاتها دون استحداث دوال قاموسية . والكلمات تتغير مدلولاتها بالاستعمال ، وتتراكم هذه المعانى مثل طبقات التربة التى تنتمى كل طبقة منها إلى عصر من العصور ، بيد أن هذه المعانى لا تتصارع دائما ليزيح الجديد القديم ، فقد تتعايش فى الاستعمال ، وقد يعود إلى الاستعمال ما كان قد هجر فى فترة من الزمان . .

والذى يعنينا هنا هو انتقال الكلمة من اللغة العامة إلى اللغة الخاصة التى هى مادة المصطلح ، وبهذه العملية تولد جهاز مصطلحى متكامل للعلوم العربية والإسلامية ولعلوم اليونان والهند والفرس التى ترجمها العرب إلى لغتهم .

والعامل الأكبر فى عملية التوليد المجازى هو تواتر الاستعمال والتواطؤ عليه ، فإذا ما اطرد المصطلح فى الاستعمال اكتسب مشروعيته وخصوصيته بمعناه فى مجاله[٢٢].

ب- الاشتقاق

تتوالد الألفاظ- بالاشتقاق- من جذر ما ، فتتكاثر المعانى ؛ تتشابه فى المعنى العام للجذر ، وتختلف باختلاف الصيغة أو القالب الذى يتشكل فيه ، وهو السمة النوعية للغات السامية ، وهو صنو اللصق والتركيب فى اللغات الهندية الأوربية .

ويرى بعض الباحثين ومنهم الدكتور المسدى أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة فى صوغ ما يمكن اشتقاقه من الجذور .

ويرى آخرون ، ومنهم الدكتور محمد كامل حسين أن اللغات الاشتقاقية مهما تكن سعتها لها حدود ينتهى عندها نموها[٢٣].

والمقصود بالاشتقاق هنا ما اصطلح عليه باسم الاشتقاق الصغير . أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب فى جذب وجبذ ونحوها ، وما عرف بالاشتقاق الأكبر أو الإبدال فى عنوان وعلوان ونحوها فلم يكن يوما من الوسائل التى نمت بها العربية ، وهو على أحسن الفروض ظاهرة لهجية ، وهو يفضى إلى ثنائيات معجمية ، ومن ثم لا ينبنى عليها مردود معجمى واضح .

وقد تبارى العلماء واللغويون والصحافيون منذ بداية عصر النهضة العربية وإلى اليوم فى توليد ألفاظ جديدة بالاشتقاق ، ويذكر للعلماء هنا عنايتهم باقتراح أنسب الطرق لاستفراغ طاقته ، فالمجمعى الدكتور أحمد عمار يختط طريقة تقوم على أن يعمل اللغويون والعلماء معا على وفرة رصيد من الصيغ ، وأن نتحرى إحسان اختيارها لتلائم دلالاتها فى دقة وإحكام .. " ثم يقول : والصيغ الاشتقاقية- على كثرتها- أقلها المتداول والمألوف ، وأكثرها مهمل مهجور ، وعلاج هذا فى إحياء هذه الصيغ وتهيئتها للاستعمال فى الاصطلاح العلمى ، ويكون ذلك باستعراض صيغ الاشتقاق التى حوتها المعاجم ، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة فى كل صيغة ، ثم إفراد كل صيغة لما تلائمه من معنى "[٢٤].

الاشتقاق القياسي

تزيد الصيغ أو القوالب التى يمكن أن تُصب فيها مادة العربية أو جذورها عن ألف صيغة، وهذه الثروة العظيمة ليس لها أهمية كبيرة إلا إذا أتيح لنا أن نستخرج منها ما نحتاجه من كلمات بصورة مطردة أو قياسية .

وقد أدى الاشتقاق القياسى- من حيث هو مبدأ توليدى- دورا عظيما فى توفير منظومة المصطلحات العلمية فى العصر العباسى الزاهر ، وفى عصر النهضة .

وفى مجمع اللغة العربية عاد هذا المبدأ إلى سابق عهده ليسهم بأعظم دور فى توفير ما يحتاج إليه العلماء من مصطلحات ، وما يزال واعدا بدور أكبر إذا ما أحسن استخدامه .

أنعم المجمع النظر فى كثير من القواعد والأقيسة التى صاغها النحاة فترخص فى كثير منها ، وأباح القياس فيما أصله السماع ، وسعى إلى إباحة بعض ما منعه النحاة أو إلى توسيع ما ضيقوه . وقد كان هدفه تطوير العربية بحيث تكون وافية- من ذاتها وبأدواتها- بمطالب العلوم والفنون وشئون الحضارة والمعاش وتيسيرها على مستعمليها بتخليصها مما شاب بعض قواعدها من اضطراب وتشعب واستثناء .

وطوال عمر المجمع المديد منذ ستين عاما حتى اليوم أنجز عددا كبيرا من القرارات الخاصة بالاشتقاق القياسى ، ومنها :

- قياس صيغة (مِفْعل) و (مِفْعال) و (فَعَّالة) و (فاعول) .. إلخ للدلالة على الآلة التى يُعالج بها الشىء .
- قياس صيغة (فِعالة) للدلالة على الحرفة مثل زراعة ، وما يشبهها من المصاحبة والملازمة نحو : العمادة والقوامة .
- قياس صيغة (تَفعال) للتكثير والمبالغة .
- قياس صيغة (تفاعل) للمساواة والاشتراك .
- قياس صيغة (افتعال) للالتهاب .

وغير ذلك من الصيغ التى كانت من عدة لجانه العلمية فى وضع المصطلح ، ولعل من أحدثها قراره بقياس (فَعُول) اسما لما يتعاطى من دواء ونحوه . وقياس (تفاعل) للتكرار والموالاة أو لوقوع الفعل فى مهلة أو تدرج .. [٢٥].

ومن أشهر قراراته فى المعانى العامة للصيغ :

- قياس التعدية بالهمزة والتضعيف .
- قياس المصدر الصناعى .
- قياس المطاوعة فى الأفعال .. وغير ذلك مما يمكن الرجوع إليه فى مجموعة القرارات العلمية[٢٦].

ج-النحت

ظهرت الدعوة إلى استعمال النحت منذ بداية عصر النهضة العربية فالشدياق مثلا يرى أنه طريقة حسنة لتكثير مواد العربية وتوسيع أساليبها ، ولتخليصها من أن تشان بالألفاظ الأعجمية ، ويرى الحصرى أنه لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية ، ومع أنه يرى أن الاشتقاق أهم منه فإنه يؤكد أنه لا يكفى ، لأن عمله مقصور على أوزان محدودة ، مهما كثرت فلن تستوعب جميع المعانى العقلية . ثم يحذرنا من أن الانصراف عن النحت سيوقعنا فى خطر أشد هو التعريب . ويخطو إسماعيل مظهر خطوة أوسع حيث وضع قواعد لاستعماله استخلصها مما جمعه من

منحوتات القدماء ، وحيث اعتمده فى معجمه (قاموس النهضة) بإزاء الكلمات الإنجليزية المركبة مثل : فوشوكة لـ supra spinal ، وبعجليدى لـ post glacial .

وقد جرى على استعماله عدد كبير من الباحثين ، وفى أغلب الأحوال فإن دعاته يجزمون بأنه **يوفر لنا كلمات مستساغة لا لبس فيها بحيث يصبح لكل مصطلح علمى مقابل عربى من كلمة واحدة ذات معنى محدد .**

ولم يسلم كثير من اللغويين- وأنا منهم- باحتجاجات الداعين إلى النحت ؛ لأنه ليس من خصائص العربية ولا ملائما لطبيعتها ، ولم تعرف العربية منه إلا كلمات قليلة لا يقاس عليها مثل : بسمل وحولق .... إلخ **وإذا ما وضعنا فى الاعتبار أن الكلمات المنحوتة المطروحة للاستعمال لا يمكن أن نرد معظمها إلى أصولها (إذ لا جذر لها فى الحقيقة ، لأنها نحت من كلمتين أو أكثر) التى أخذت منها ، ومن ثم لا يتمكن القارئ من إدراك معناها من لفظها**[٢٧].

وقد أحسن المجمع حين أجاز النحت من كلمتين أو أكثر (اسما أو فعلا) عند الحاجة ، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلى دون الزوائد ، وإذا كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربى ، والوصف منه بإضافة ياء النسب ، وإن كان فعلا كان على وزن (فَعْلَلَ) إلا إذا اقتضت غير ذلك الضرورة "[٢٨].

ومع ما بذله المجمع فى درسه وما وضع له من قواعد لم يستعمله إلا قليلا نحو : فوسطحى above surface وبلمهمة dehydration .

التعريب

التعريب (أو النقل الصوتى) هو : نقل اللفظ الأعجمى بمفهومه إلى العربية ، والراجح أن الكلمة معربة غيرت هيئتها أم لم تغير ، خضعت لوزن من أوزان الكلم العربى أم لم تخضع .

وكان قرار المجمع الذى صدر فى دورته الأولى يقضى بجواز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة وعلى طريقة العرب فى تعريبهم .

وتوالت- فيما بعد- قرارات أخرى أكثر تسامحا ، فلم يعد يشترط فى معرباته أن تكون على طريقة العرب فى تعريبهم .

وقد وضع المجمع قواعد منضبطة للتعريب منها :

- يكتب العلم على حسب نطقه فى موطنه ، ويستثنى من ذلك الأعلام التى اشتهرت بنطق خاص .
- يتوصل إلى النطق بالساكن فى أول العلم بألف وصل تشكل بحركة تناسب ما بعدها ، أو بتحريك الحرف الساكن الأول فيه .
- فى رموز العربية ما يكفى للتعبير عن الحروف الساكنة والحركات ، ومن ثم لا داعى لرموز جديدة ما عدا p ويرمز لها بباء تحتها ثلاث نقاط وv ويرمز لها بفاء فوقها ثلاث نقاط ، وللمقابلة بين الحروف ضوابط تقرب من العشرين . وانظر[٢٩].

تعريب اللواصق

بحث المجمع فى هذا الموضوع منذ إنشائه بحثا مستفيضا ، وكان الهدف من دراسته مقابلة المصطلحات الأجنبية التى تتضمن مثل هذه اللواحق بمصطلحات عربية أو معربة تؤدى معناها بصورة مطردة ، وتنوعت طرق المقابلة على النحو الآتى :

١- مقابلة اللاصقة (سابقة أو لاحقة) بصيغة عربية

ومن أمثلة ذلك استعمال صيغة (مفاعلة) للدلالة على المشاركة لترجمة المصطلحات المصدرة بالسوابق co,com , sym , syn فيقال معايشة فى symbiosis بمعنى الرفقة الحتمية لحيين مختلفين ليس أيهما طفيليا .

٢- نقل اللاصقة نقلا صوتيا

وهو أسلوب شائع فى مصطلحات الكيمياء . فعربت اللاحقة ide بـ (يد) فقيل مثلا . أنهدريد فى anhydride .

٣- مقابلة اللاصقة بكلمة عربية

وكان هذا الأسلوب- وما زال- مفضلا فى اللجان العلمية بالمجمع فترجمت السابقة hyper بكلمة فرط ، فقيل : فرط الحساسية فى hypersensitiveness .

٤- مقابلة اللاصقة الأجنبية بلاصقة عربية

ومن أمثلة ذلك ترجمة اللواصق oid , form , like التى تدل على التشبيه والتنظير بالنسب مع الألف والنون مثل غُدَّانى فى endenoid .. وثمة مقترحات أخرى انظر[٣٠].

المصطلح العلمى بين اللفظ العربى والمعَّرب

كان علاج المجمع- الذى يمثل ما اجتمع عليه اللغويون والعلماء والمترجمون فى عصر النهضة- لهذه الموضوعات بشىء من الحذر والحيطة ، فقيد التعريب بالضرورة ، والتوليد بعدم مخالفته للقياس ، ومن ثم استمر البحث والجدل فيها . واتجه الرأى فيما يتصل بالمصطلحات خاصة- إلى اتجاهين : الاتجاه الأول يؤثر التعريب . ولكنه يستخدم اللفظ العربى فى أحوال ، والاتجاه الثانى يؤثر اللفظ العربى ولكنه لا يمنع التعريب فى أحوال .

الاتجاه الأول : التعريب أولاً :

ويمثله الدكتور محمد كامل حسين وكان- رحمه الله- يرى أن مشكلة المصطلحات العربية أكبر مما يتصورها اللغويون التقليديون . وأن فهمنا لأبعادها ليس كافياً للأسباب الآتية :

١- أن ما نصوغه من المصطلحات فى بعض العلوم أقل مما يستحدث منها .

٢- أن ما كان معروفا عند القدماء لا يفيدنا كثيرا . ولأن المصطلحات القديمة مفردة لا تتبع نظاما خاصا ، ولأن اختلاف المناهج . ومذاهب التفكير العلمى يجعل التطابق بين مدلولات المصطلحات القديمة والجديدة محالا .

٣- أن مشكلة المصطلحات ليست مجرد بحث عن ألفاظ لأن طبيعة المصطلحات تجعلها صورة حية لتطور العلوم ، وهى تدل على ما فى تاريخ العلم من صواب أو خطأ ، وهى جزء لا يتجزأ من أساليب التفكير العلمية . وهنا نجىء إلى لب المشكلة ، هل يمكن وضع نظام عربى خاص بالمصطلحات ؟

لا يخفى الدكتور محمد كامل حسين انحيازه إلى العلم وضوابطه المحكمة ومصطلحاته المستقرة ، لأن مستقبل الأمة العربية يرتبط بتقدمها العلمى . ومن ثم فإنه يقرر : ليس أمامنا- بكل أسف- فرصة لإيجاد نظام مصطلحى ، لقد قام بناء المصطلحات على الأصول التى أخذت عن اليونانية واللاتينية ، وأصبح من المستبعد أن نغيرها مهما يكن السبب فى وجودها ، المهم أنها موجودة فعلا . وأنها جزء من نظام عام . وأنها تطبعت بطابع التفكير العلمى ، فأصبحت جزءا من العلوم وإيجاد أسس جديدة محال وعبث .

ماذا بقى لنا إذاً ؟

يقول : بقيت طريقة التعريب ، ولا يريد الدكتور محمد كامل حسين أن يطلقها إطلاقا عاما بدون قيد ، ولكنه- مع ذلك- لا يريد أن يجعلها مما لا يباح إلا عند الضرورة القصوى . وهذه مقترحاته :

١- كل مصطلح علمى خلق خلقا جديدا خاصا ، ويكون من أصل كلاسيكى ، ويكون دالا على عين من الأعيان يجب تعريبه كالأكسجين والأيدروجين .

٢- كل مصطلح علمى خلق خلقا جديدا خاصا ، ويكون من أصل كلاسيكى ويكون دالا على تصور علمى خاص يجب تعريبه ، مثال ذلك (الأنزيم) و (الأيون) هذه لا تترجم ، لأن ترجمتها تذهب بقيمتها العلمية .

٣- كل مصطلح يتبين أنه جزء من تصنيف يجب تعريبه ، ومن هذه أسماء الأجناس والأنواع فى الحيوان والنبات ، وسلسلة المواد المتشابهة كيميائيا .

٤- أما الألفاظ العلمية المشتقة من اللغة العامة مثل (المناعة) immunity و (الكبت) Refoulement فتترجم من غير شك ، والفرق بين الاثنين أن (الأكسوجين) يفهم وتعرف خواصه كلها من غير أن نفهم أصول الكلمة أما المناعة فيستحيل فهمها دون معرفة معناها العام[٣١].

الاتجاه الثانى : الترجمة أولا :

فى هذا الاتجاه جرت محاولات عديدة نقف عند واحدة من أهمها محاولة الدكتور مصطفى الشهابى فى مجال علوم النبات والحيوان .

يلخص الشهابى خطته فى ترجمة هذه المصطلحات أو تعريبها على النحو الآتى :

أولا : الألفاظ الدالة على الشعب والطوائف والرتب

وهذه الألفاظ قسمان : قسم له فى لغاتهم وفى لغتنا أسماء مشهورة كالطوائف الخمس فى شعبة الفقاريات وهى السمك والضفدعيات والزحافات والطير والثدييات ، وقسم وضعوا له فى اللغة العلمية أسماء تدل على أهم صفات فيه كقولهم فى طويئفات السمك أو فى رتبها مثلا ما ترجمته غضروفيات الزعانف ، ولينات الزعانف وشائكات الزعانف ... إلخ . ولا مجال هنا للتعريب ، وترجمة الألفاظ بمعانيها هو المجال الأوسع .

ثانيا : الألفاظ الدالة على الفصائل والقبائل

الحيوانات والنباتات التى لها أسماء عربية قديمة أو حديثة تكون أسماء فصائلها عربية . أما التى لها أسماء معربة فتكون أسماء فصائلها معربة . فيقال :الفصيلة الكلبية والضبعية .. إلخ . أما فى الفصائل المنسوبة إلى أسماء معربة مثل : الفصيلة السيكاسية والصقلابية والفوقسية وأشباهها فتعرب .

ثالثا : الألفاظ الدالة على الأجناس والقبائل

وهى من حيث أصولها قسمان : قسم سمى بأسماء أعلام .. ولا خلاف فى تعريب تلك الأسماء مثل الزهرة المعروفة بـ (دهلية Dahlia نسبة إلى عالم سويدى اسمه دهل) . أما إذا كان لأحدها اسم عربى صحيح أو مولد أو عامى سائغ مشهور فهو يسمى به مثل النبات المسمى بـ (غنداليا Gundelia) فهو على اسم أحد العلماء ، وكان من الواجب الاكتفاء بتعريبه ، ولكن لهذا النبات اسماً عربيا شهيرا وهو (العكوب) لا يجوز إهماله ، أما القسم الثانى من الأسماء العلمية للأجناس النباتية فيشتمل على أسماء اشتقت أو اقتبست من اليونانية أو اللاتينية ، ودلت على صفات بارزة لأجناس تلك النباتات ، فما عرف له اسم عند القدماء جرينا على استعماله مثل : القمح والشعير والخردل .. الخ. أما الأجناس التى لم يعرفها القدماء ، وليس لها أسماء عربية فالقول فيها : إذا كان اسمها قابلاً للترجمة فى كلمة عربية واحدة مثل جنس الزهر المسمى (فلوكس Flox) فترجمته بالعربية (القبس) وإذا لم يكن عرب . والتعريب أصلح من الترجمة إجمالا .

رابعا : الألفاظ الدالة على السلالات والأصناف

وألفاظها مختلفة قد تكون نعوتا أو أرقاما أو حروفا أو غير ذلك ، فالنعوت والأرقام كثيرا ما تترجم ، أما البقية فتستعمل فى مختلف اللغات بلغاتها[٣٢].

حد التعريب أهو ضرورى أم قيد ؟

تبين مما قلناه أن الباحثين لا يختلفون فى أن التعريب لا مندوحة عنه فى المصطلحات العلمية ، ولكنهم يختلفون فى حدوده ومداه . فقرار المجمع لا يستحب الترخص فيه ويستصوب قصره على الضرورة ، وبعض هؤلاء يجعل حد الضرورة استعصاء ترجمة المصطلح ترجمة ملائمة بطريق الاشتقاق ، والدكتور محمد كامل حسين مع أنه يعتده وسيلة ناجحة فى إيجاد المصطلح- لا يستحب إطلاقه إطلاقا عاما بدون قيد ، لكن القيد عنده لا يصل إلى حد الضرورة ، وحد القيد وجوب تعريب المصطلحات العلمية الخاصة ذات الأصل الكلاسيكى الدالة على عين من الأعيان أو الدالة على تصور علمى خاص ، أو التى تعد جزءا من تصنيف علمى عام ، أما الألفاظ العلمية المشتقة من اللغة العامة فيجب ترجمتها .

والخلاف بين هذين الاتجاهين هو- بعامة- من قبيل الخلاف على أيهما أولى بأن نبدأ به ، حيث ينبغى أن نبدأ عند الدكتور الشهابى بالترجمة على حين ينبغى أن نبدأ بالتعريب عند الدكتور محمد كامل حسين .

وبعد:

فقد اجتهدت هذه الأوراق فى عرض وتقييم جهود العلماء واللغويين والهيئات المعنية بالمصطلحية منذ بداية النهضة العربية حتى اليوم وقد أقرت هذه الجهود المبادئ الأساسية التى تنبنى عليها عملية الوضع اللغوى بعامة والمصطلحى بخاصة ، والآليات الفعالة لعلاج العملية المصطلحية وطرق الوضع الخاصة بالعربية وأولية طريق منها على الطرق الأخرى .

ونحن نرى أن هذه الجهود التى تواصلت لسنوات طويلة تتعاورها يد التنقيح والتدقيق حتى استقرت عند هذه المبادئ والآليات جديرة بالتقدير ، وحقيق على العلماء والمترجمين وصناع المعجمات أن يلتزموا بها ويحرصوا على استخدامها ، ولهذا نرى أن من العبث ما نراه الآن من أن بعض العلماء وصناع المعجمات يبدأون من النقطة التى بدأ منها السابقون فيستغرقون فى البحث عن الأسس النظرية والمنهجية وفى مشكلات التطبيق .

إن قضية المصطلح الموحد على درجة عالية من الأهمية ولكنها- فى تقديرنا بعد إقرار المبادئ والآليات – قضية سياسية واجتماعية واقتصادية .. إلخ ، وهى تتطلب معالجة خاصة من الهيئات الرسمية وغيرها من الهيئات المعنية باللغة العربية فى العالم العربى بأسره ، ولم يكن من همنا أن أعالجها فى هذه الأوراق ، لأنها كما قلت ينبغى أن تعالجها الهيئات المعنية بالشأن القومى ، ومن الإنصاف أن نشير هنا إلى جهود كبيرة بذلتها فى هذا الصدد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط .

ومن الإنصاف أيضاً أن نشير إلى الأعمال الرائدة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة فى علاج قضية المصطلح من مختلف جوانبها النظرية والتطبيقية ، وأن نشير كذلك إلى ما اتخذه المجمع من قرارات فى تهيئة العربية للوفاء بحاجة العلماء والمترجمين من المصطلحات ، بتوسيع أقيستها وإحياء كثير من الصيغ المهجورة لتؤدى المعانى الجديدة ، وإباحة القياس عليها ، وبإقرار السماع من المحدثين ، وإجازة ما يشيع على ألسنة العلماء والأدباء من محدث القول .

الهوامش:

(١) انظر للمؤلف : الوضع اللغوى فى الفصحى المعاصرة . دار الفكر العربى ص ١١ ، ١٩٩٢.

(٢) انظر للمؤلف : المصطلح العلمى عند العرب ، دار الفكر العربى ص ١٨٦ ، ٢٠٠٢.

(٣) السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٩ .

(٤) السابق ، ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

(٥)السابق ، ص ١٩٠ ـ ١٩٥ .

(٦)السابق ، ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

(٧)السابق ، ص ١٩٥ ـ ١٩٧ .

(٨)محمد كامل حسين ، اللغة والعلوم ، مجلة المجمع ١٢/٢٤ .

(٩)فليبر ،اللغة والمهن ، ت: حلمى هليل ، اللسان العربى ، مجلد ٣٣ ، ص٣٠٢ .

(10) Hartman and Stork , Dictionary of language and linguistics, applied sciences Publisher London, 1973.

(11)Crystal, Linguistics, pp.91,92. Pelican Books, London, 1974.

(١٢) فليبر ، اللغة والمهن ، ص ١٤١ .

(١٣) السابق ص ١٤١ .

(١٤) السابق ص ١٤٠ .

(١٥) المصطلح العلمى عند العرب ص ١٧٦ .

(١٦) السابق ص ١٧٦ .

(١٧) الجرجانى ، التعريفات، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠.

(١٨) انظر : المصطلح العلمى عند العرب ، للمؤلف، سابق، ص ١٧٧ .

(١٩) أحمد عمار ، دعوة إلى التزام خطة منهجية فى صوغ المصطلحات الطبية ، البحوث والمحاضرات ، مجمع اللغة العربية، القاهرة، دورة٢٧، العدد (٤٣)، ص ٥٢ ـ ٥٤ .

(٢٠) محمود مختار ، السوابق واللواحق ، مجلة المجمع ، ج٤٧ .

(٢١) انظر للمؤلف : التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربى، ١٩٩٠.

(٢٢) المسدى ، قاموس اللسانيات ص ٤٤ ، ٨٤ ، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤.

(٢٣) السابق . ومحمد كامل حسين ، اللغة والعلوم ، مجلة المجمع ج١٢/ ٢٤ ، ٢٥ .

(٢٤) أحمد عمار ، دعوة إلى التزام خطة منهجية فى صوغ المصطلحات الطبية ، البحوث والمحاضرات، ٢٧ / ٥٢ ، ٥٣، سابق.

(٢٥)انظر : جهود مجمع اللغة العربية فى تعريب المصطلح العربى ، مجلة المجمع ، العدد ٨٦، ومجموعة قرارات المجمع فى خمسين عاماً .

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧)انظر : النحت فى اللغة العربية ، للمؤلف ص ٥٥ ـ ٥٧، دار الفكر العربى، ١٩٩٠.

(٢٨)انظر : فى أصول اللغة ، مجمع اللغة العربية ج١ / ٤٩ ، ٥١.

(٢٩)انظر : مجموعة قرارات المجمع فى خمسين عاماً .

(٣٠)محمود مختار ، السوابق واللواحق ، مجلة المجمع ، العدد ٤٦ ، ص ٢٣٠ .

(٣١)محمد كامل حسين ، اللغة والعلوم ، مجلة المجمع ، ج١٢ .

(٣٢)البحوث والمحاضرات ، دورة ٢٦ ، ص ١٣٢ .